تفريغ ١٣٤,٩ الف طن من المواد المتنوعة و١٩٣ حاوية في موانئ الحديدة

■،، الحديدة/سبأ/..

وصلت الى ميناء الحديده امس خمس سفن تجاريه تحمل على متنها /٥٤/ الفا و/٤٧٧/ طنا من السكر والقمح والنفط والمازوت اضافة الى /١٩٣/ حاوية ٠ واشارت الاحصائية الصادرة من المؤسسة العامه للموانئ ان السفينة / سي جنج / تحمل على متنها /١٤/ الفا و/ ٤٤/ طنا من السكر ٠ فيما تحمل السفينة/ بليجرينت /٣٠/ الفا و/ ٨٧/ طنا من القمح فيما السفينتين / نفط يمن ١١ / ٠ / نفط يمن٥ / تحملان على متنهما /١٠/ الآف و/٣٤٦/ طنا من المحروقات ٠ وافادت الاحصائية ان السفينة / هاتس بريما / افرغت في الميناء /١٩٣/ حاوية تحوي بضائع مختلفة ٠ مضيفة ان ميناء الصليف استقبل الباخرة / افريقيا ناهوا / والتي تحمل على متنها /٢٦/ الف طن من القمح السائب٠٠ فيما وصلت الى ميناء المخا ثلاث سفن تجاريه تحمل كميات من المواشي والمازوت ٠

التحضير لاعداد الخطة الخمسية الثالثة للتخفيف من الفقر بلحج

■،، لحج /سبأ/..

استكمل مكتب وزارة التخطيط و التعاون الدولي بمحافظة لحج اعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية و التخفيف من الفقر في المحافظة للاعوام من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠م ٠ واوضح الاخ / احمد محسن عطا مدير عام مكتب وزارة التخطيط و التعاون الدولي بالمحافظة لوكالة الانباء اليمنية سبأ ان لجان فنية شكلت لاعداد الخطة ومناقشتها مع مكاتب الوزارات على مستوى المحافظة والمديريات و تسليم الوثائق للجان بالاضافة الى تقييم نتائج الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠٠-٢٠٠٥ م٠ واهاب الاخ عطا بمدراء مكاتب الوزارات و المؤسسات المعنية بالمحافظة سرعة اعداد مشاريع الخطة لمناقشتها واقرارها ٠

٢٢١,٧ مليون ريال الايرادات الزكوية بمحافظة صنعاء للعام الماضي

■،، صنعاء/ سبأ/..

بلغت الايرادات الزكوية بمحافظة صنعاء خلال العام الماضي ٢٠٠٤م مبلغ ٢٢١ مليونا و٧٨٧ الف ريال وبزيادة ثلاثين في المائة عن العام ٢٠٠٣م ٠ واوضح تقرير مكتب الواجبات الزكوية بالمحافظة الذي قدمه الاخ مجاهد السماوي مدير عام المكتب خلال الاجتماع الذي عقد امس للجنة الواجبات الزكوية بمحافظة صنعاء برئاسة الاخ احمد علي شيبان امين عام المجلس المحلي بالمحافظة النتائج التي تحققت خلال نفس العام والاليات المستحدثة في عملية تحصيل الواجبات الزكوية وانشاء ادارة الباطن وعمل سجلات على مستوى الافراد ٠

وناقش الاجتماع السبل الكفيلة بتحديث وتصحيح واعادة الحصر والتقرير لما من شأنه تحصيل المتأخرات الزكوية والية المتابعة المستمرة بهدف ايصال البيانات المطلوبة والتواصل مع الفروع والمجالس المحلية بالمديريات للاسهام بتحصيل الواجبات٠ كما ناقش الاجتماع اوجه التعاون والتنسيق بين مكتبي الصناعة والواجبات لحل عدد من الاشكاليات التي تواجه سير العمل المشترك وتشكيل لجان مشتركة لانجاح عمل الواجبات بالمديريات٠

٥٦,٢ مليار ريال فائض الميزان التجاري العام الماضي

١,٣ ترليون ريال حجم التبادل التجاري لليمن مع العالم الخارجي

كتب/ احمد الطيار

حقق الميزان التجاري لبلادنا فائضا إيجابيا خلال العام الماضي ٢٠٠٤م وصل إلى ٥٦,٢٢٥مليار ريال بزيادة قدرها نحو ٤٥,٤٤٥مليار ريال عن ماتحقق في عام٢٠٠٣م.

وبحسب بيانات اولية صادرة عن الإدارة العامة لاحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء فقد بلغ حجم التبادل التجاري لليمن مع الدول الخارجية العربية والأجنبيةعام٢٠٠٤م نحو١,٣٦٧ترليون ريال بزيادة قدرها نحو ٨,٢٤٦مليار ريال عن اجمالى قيمة التبادل التجاري لعام٢٠٠٣م.

مضيفة أن حجم الصادرات اليمنية قد استحوذت على ٧١١,٧٥٤مليار ريال خلال تلك الفترة فيما بلغت قيمة الواردات السلعية ٦٥٥,٥٢٨مليار ريال.

واضافت البيانات أن صادرات بلادنا حققت خلال عام ٢٠٠٤م زيادة قدرها ٢٦,٨٤٦مليار ريال مقارنة عما حققته عام٢٠٠٣ م نتيجة لارتفاع اسعار النفط في العالم السلعة الرئيسية للصادرات اليمنية للخارج.

وقالت البيانات أن هناك تراجعاً في قيمة السلع المستوردة من الخارج خلال عام٢٠٠٤ م بمقدار ١٨,٦مليار ريال عن العام ٢٠٠٣م .

تكلفتها ٢,٣ مليار ريال

انجاز ٧٠٪ من مشاريع الطرق المعتمدة لمحافظة إب العام الماضي

إب/الثورة/فؤاد احمد المليكي

□ .. أوضح الاخ مهدي أحمد هادي مدير عام مكتب الاشغال العامة والطرق بمحافظة إب بأن المكتب انجز ما يقارب ٧٠٪ من مشاريع الطرق التي تم اعتمادها خلال العام ٢٠٠٤م والبالغ عددها (٤٣) مشروعا انشائيابتكلفة اجمالية بلغت (٢,٣٠٥,٩٦٩,٣٨١) ريالا بتمويل مركزي ومحلي مشيرا لـ(الثورة) أنه تم اعتماد عدد من المشاريع الجديدة ضمن البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٥م بتكلفة اجمالية (٦٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال.

منوها إلى أن تلك المشاريع التي ينفذها المكتب تتمثل بمشاريع الرصف والعبارات والجسور والجدران والحدائق.

وقال أن اجمالي الايرادات خلال العام ٢٠٠٤م قد بلغت (٤٨,٢١٩,٣٧٤) ريالا بزيادة عن المربوط بمبلغ (٤,٦٦٢,٦١٣) ريالا.

موضحا بأن المكتب يبذل الكثير من الجهود لما من شأنه تنمية الايرادات وتحسين الخدمات الانشائية والحضرية والصحية والبيئية.

في صعدة

تأهيل ١٤٧ كادراًفي مجال النظام المحاسبي واعداد الموازنة

صعدة / خالد السفياني

■ تقام بالمركز الثقافي بصعدة دورة تدريبية في مجال النظام المحاسبي واعداد الموازنة ينظمها مكتب المالية بالمحافظة بالتعاون مع الوزارة لعدد ١٤٧ مشاركاً ولمدة ٣٠ يوماً بهدف تأهيل موظفي الوحدات الحسابية في مختلف مديريات المحافظة الـ «١٥» للنهوض بواجباتهم واداء المهام المختلفة بما يتلاءم مع قوانين السلطة المحلية المعمول بها .

واوضح الاستاذ / عبدالله محمد حاجب مدير عام مكتب المالية بمحافظة صعدة لـ«الثورة» : أن قيادة المحافظة ومكتب المالية قاما خلال العام المنصرم ٢٠٠٤م بافتتاح «١٥ وحدة حسابية» في مختلف مديريات المحافظة انسجاماً مع توجه الدولة لتعزيز ودفع تجربة السلطة المحلية ، وتم رفد هذه الوحدات بكوادر وظيفية كافية خلال العام المالي ٢٠٠٥م مما يتطلب العمل على تأهيل هذه الكوادر واعدادها للقيام بمختلف المهام وفق القوانين واللوائح المعمول بها والمتفقة مع قوانين السلطة المحلية والذي حتم تنفيذ هذه الدورة برعاية الاخ محافظ المحافظة ودعم وتعاون من قيادة وزارة المالية ويتلقى ١٤٧ مشاركاً خلال ٣٠ يوماً معلومات نظرية وتطبيقية حول عدد من المحاور الهامة في طليعتها دليل النظام المحاسبي ، دليل اعداد الموازنة ، الدورة المستندية الخاصة بالنفقات والايرادات ، اهداف النظام المحاسبي الحكومي ، اجراءات عملية القيود المحاسبية الخاصة بالايرادات والنفقات .

مشيداً بدور المعهد المالي ومشروع تطوير النظام المالي والمحاسبي في دعم هذه الدورة والعمل الحثيث على انجاحها منوهاً ان هناك استيعاباً غير عادي من المشاركين حرصاً منهم على الاستفادة من هذه الدورة في صقل قدراتهم في القيام بواجباتهم في الحياة العملية .

تحسين ورصف المدخل الشمالي لمدينة ذمار بتكلفة ٦٥ مليون ريال

ذمار/سبأ/..

أقرت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي لمحافظة ذمار ولجنة المناقصات في اجتماعها أمس مناقصة مشروع تحسين ورصف المدخل الشمالي للمدينة والبالغة تكلفته ٦٥ مليون ريال بتمويل من المجلس المحلي.

واستعرض الاجتماع الذي عقد برئاسة الأخ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ المحافظة نشاط المجلس المحلي ومهامه ومستوى الأداء والأعمال المنفذة والإنجازات المحققة خلال الفترة الماضية ، كما استعرض مستوى تنفيذ المشاريع التنموية المعتمدة في البرنامج الاستثماري خلال العام الماضي .. وشدد على ضرورة استكمالها والبدء في إعلان المناقصات للمشاريع المعتمدة في البرنامج الاستثماري للعام الجاري.

دورة تدريبية نسوية في مجال السكرتارية بمصفاة عدن

■،، عدن/سبأ/..

بدأت امس بعدن دورة تدريبية نسوية في مجال اعمال السكرتارية وادارة المكاتب لموظفات الدوائر والوحدات الادارية بمصفاة عدن بمشاركة /١٨/ متدربة ينظمها صندوق التدريب المهني بالمحافظة٠ وفي الدورة التي تستمر خمسة ايام اوضح الاخ /عبدالله احمد صدامي نائب مدير عام صندوق التدريب المهني وتطوير المهارات مشرف التدريب والتأهيل لمحافظتي لحج وابين بان الهدف من هذه الدورة رفع وعي الموظفات في مجال اداء الاعمال وارشفتها بالطرق الحديثة عبر انظمة الحاسوب الآلي٠٠٠منوها أن المشاركات في الدورة سيتلقين عددا من المحاضرات في مجال السكرتارية وادارة المكاتب وتطويرها ٠ حضر الافتتاح المهندس وحيد مغارف مدير عام مركز التدريب والتأهيل بالمصفاة٠

جديد اقتصاد وأسواق

صدر العدد (٢١) من المجلة الشهرية المتخصصة «اقتصاد وأسواق» وقد تضمن العدد جملة من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية مشتملاً كافة الفنون الصحفية من الخبر فالمقالة والتحقيق والاستطلاع واللقاء والتقرير وكان أبرزها العوائق غير الجمركية وتوحيد المواصفات وخبرة موافقة البنك المركزي على انضمام بنوك يمنية إلى الشبكة الخليجية الموحدة ولقاء مع وكيل وزارة المالية لقطاع الاحصاء والمتابعة تطرق خلاله إلى أهمية تطبيق استراتيجية الاجور وسبب تعثر المشاريع الاستثمارية وكذا الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بالإضافة إلى تحقيق عن تزييف العملات ودور البنك المركزي في التصديق لذلك. وغيرها من المواضيع الاقتصادية المتخصصة.

سياسات تقديم القروض والمعونات الدوليـــة (٤-٤)

□ أحمد محمد الحربي

٥- المفاهيم الأساسية للمعونة الفنية..

تنطلق مجموعة المفاهيم الأساسية للمعونة الفنية الخارجية من مفهوم عام مؤداه .. تقديم المعرفة والخبرة الفنية من قبل الدول والمنظمات المتسمة بالتأخي والحصول على المعرفة والخبرة اللازمة لتصحيح أوضاع اقتصادياتها، أو تحسينها على الأقل. سواء تمثلت تلك المعونة بإرسال خبرات ووسائل متقدمة من البلدان المتطورة، أو باستقبال خبرات ناقصة منها وتأهيلها، وإعادتها لتغطية حاجتها منها، أو بالإثنين معاً .. كي يكون بمقدر البلدان الضعيفة التطور والتغلب على صعوبات التطوير والتنمية لأوضاعها .. ويخضع هذا المفهوم العام .. لإجراءات وتدابير مختلفة بغية تطبيقه، وتحقيق القصد منه عملياً.

وعند خضوع هذا المفهوم العام للتطبيق العملي أظهر مفاهيم تعددت أغراضها، كما تعددت مقاصدها، مما حدى ببعض المؤسسات التمويلية الاتجاه نحو وضع مفاهيم للمعونة بغية العمل بها والالتزام بما تنص عليه اتفاقيات المعونة وملاحقها بين الطرفين المانح والمتلقي .. ومن هذه المؤسسات التي وضعت لها مفاهيم للتعامل وفقاً لأسس المعونة «البنك الدولي» الذي حاول من واقع خبرته في التعامل مع الجهات المانحة أو المتلقية أن يحدد مفاهيم للمعونه .. نورد أهمها بـ:

● أولاً: أن المعونة الفنية لاتختفي بازدياد مستوى التنمية. بل على العكس قد يزداد الاحتياج لها خصوصاً في الأمور الفنية المتقدمة.

● ثانياً: المعونة الفنية ليست ثمنا للحصول على القروض بانواعها ويجب ان تسد حاجة متفق عليها.

● ثالثاً: المعونة الفنية ليست حزام أمن لضمان تنفيذ المشروعات.

● رابعاً: المعونة الفنية تحقق أهدافها بنجاح إذا استخدمت استخداماً جيداً .. وهذا يتوقف على عناصر كثيرة يجب توافرها لدى الهيئة المقدمة للمعونة، والجهة المستفيدة منها.

● خامساً: المعونة الفنية ليست هدفاً في حد ذاته بل هي وسيلة لتخفيف أهداف التنمية عن طريق عدة مدخلات في عملية تنموية طويلة الأجل.

إذن نحن أمام عدد من المفاهيم الأساسية للمعونة الفنية الخارجية حددها البنك الدولي، واستخلصها من خبراته العملية وهي استخلاصات، تظهر لنا أن البنك الذي واجه انتقادات متعددة الجوانب والوجوه لأسلوبه العملي في مجال المعونة الفنية، وطرق منحها، وإدارتها واستخداماتها ....الخ .. قد حاول أن يمتص جوهر الانتقادات الموجهة إليه .. وإلى أسلوب تعامله مع كل من مؤسسات التمويل والجهات المستفيدة .. مستشاراً ومشرفاً ومقوماً .. فجاء بالمفاهيم الخمسة التي تؤكد على مجموعة من الحقائق التي ينبغي الإنتباه لها، بل ودراستها بدقه، وإمعان .. منها على سبيل المثال:

١- تريد خبرة البنك الدولي المستفادة، من واقع خبرته العملية، تطبيقاتها .. أن تؤكد من خلال المفهوم الأول .. أن المعونة لاينبغي النظر إليها على أنها معونة مؤقتة، يمكن الاستغناء عنها في أي وقت، وبالأخص إذا ما حققت البلدان المتلقية لها، أهدافها التنموية التي اضطرتها للبحث عنها. فالمعونة في نظره لاتختفي، بل تزداد، بازدياد مستوى التنمية، في البلدان النامية . حتى لو حققت زيادة في مستويات نموها الشامل .. ويؤكد في هذا السبيل، أن الازدياد على المعونة وطلبها من قبل تلك البلدان سيظل قائماً حتى وإن لم تحتاج إليها. في زيادة مستويات نموها فالاحتياج سيكون قائماً ومتعلقاً بالأمور الفنية..

وكان البنك بهذا يريد التأكيد على عدم قدرة البلدان النامية على الاعتماد على ذاتها، في تنمية قدراتها .. وستظل دوماً بحاجة إلى المعونات الفنية من الدول المتقدمة .. ولا ينبغي لها أن تتجه نحو مفاهيم من شأنها التأكيد على قدراتها في التطور، والتنمية دون حاجة للمعونة بشروطها، وقواعدها السائدة .

والبنك الدولي فيما ذهب إليه، يهدف إلى إضعاف الروح الوطنية للشعوب المتجهة نحو تدعيم قدراتها، اعتماداً على امكانياتها الذاتية. بعد الاستفادة من المعونة .. حيث يؤكد حاجة البلدان النامية للمعونة باستمرار.

٢- البنك الدولي دلّته خبرته العملية، ونظرته العلمية في مجال المعونة ليقول إنها ليست ثمناً للحصول على القروض بأنواعها، ويجب أن تسد حاجة متفق عليها .. لماذا ؟

لأنه من واقع خبرته شهد أن بعض البلدان تمكنت من خلال استخدام المعونة التي حصلت عليها، أن تستغني عن القروض التي يرى وجوب الحصول عليها، ويمنحها البنك نفسه، وبشروط ثقيلة .. فهو هنا لايشير إلى البلدان التي تريد أن تأخذ طريق الاستفادة من المعونة، بما يغنيها عن القروض المجحفة وإنما تؤكد لها بأن سياسته وسياسة المعونة برمتها، التي لها ضلع فيها ينبغي أن تأخذ طريقها إلى البلدان النامية ولكن بشرط أن لاتكون بديلة عن القروض التي يتوجب اللجوء إليها لأن شروط المعونة محدودة العبء .. وذات فائدة كبيرة، إذا ما استخدمت استخداماً سليماً .. ولكن من أين له أن يرد عائداته إذا جابه طلبات للمعونة تسد حاجة البلد، بدلاً من اللجوء إلى القروض المجحفة والثقيلة بشروطها.

ولهذا نراه لايشير بل يؤكد بوضوح أن المعونة الفنية مقبولة ولكن بالحدود التي لاتسمح باستغناء البلد الطالب لها عن القروض .. وهو هنا صاحب الرأي الأخير فيما يجب أن يؤدي إليه هذا المفهوم في التطبيق العملي.

٣- ومن واقع خبرة البنك الدولي جاء المفهوم الذي يقول إن المعونة الفنية ليست حزام أمان لضمان تنفيذ المشروعات التي تحتاج إليها البلدان النامية.

فهي عبارة عن وسيلة لأهداف، ولذا فإن على البلدان الطالبة لها أن تستبعد من مفهومها أن المعونة ينبغي أن تتجه نحو المشروعات التنموية التي هي بأمس الحاجة لتنفيذها .. عليها أن تفهم أنها -المعونة- لا توجه نحو المشروعات التنموية . ولا يمكن أن تسهم بتأمين سير احتياجات البلدان وخططها التنموية .. إذ هي نظرة لها طريق .. ومجال آخر، وهو المجال غير التنموي المباشر المرتبط بحاجات السكان والوفاء بها.

٤- إن التأكيد من قبل البنك الدولي على مفهوم نجاح المعونة وتحقيقها لأهدافها مرهون بتوفر عناصر النجاح لدى الطرفين .. ما هو إلا تأكيد يذهب بعيداً عن مكونات الرؤية الواقعية .. فالبنك ومن واقع خبرته يدرك أنه يحدد عناصر من قبله لكيفية نجاح المعونة، وتحقيقها لأهدافها. في حين أن المتلقي لها، ماعليه إلا أن يقبل بما يوجه به البنك، لعدم توفر عناصر النجاح لديه.

ليصبح هو وفي إطار تقديره لاحتياجات المتلقي كيفية الحصول على المعونة وطرق استخدامها، وأساليب استثمارها، وتشغيلها ...الخ .. وهو تأكيد منه ومن واقع خبرته يوصله إلى البلدان النامية المحتاجة، كي لاتذهب بعيداً، وتفهم المعونة على أنها رافداً لها في تدعيم قدراتها الذاتية .. ويتجلى اتجاه مفهوم البنك من خلال إصراره .. على القول بأن المعونة ليست هدفاً وإنما وسيلة لتحقيق أهداف تنموية عن طريق مدخلات عدة طويلة الأجل .. فهو يدرك أن المتلقي للمعونة لايملك القدرة مما يجعله يتفاوض من وحي احتياجاته الفعلية ومن منظور مستقبلي .. فيحدد طرق وإجراءات استثمار المعونة، ونوعية وكمية المدخلات التي ستمكن مخرجاتها فيما بعد من الاستفادة الكاملة: من عناصرها، وهو يدرك هذا الضعف فيرسم مفهومه ويصر عليه، ويطالب بالأخذ به، لأنه هو المفهوم الأسلم، والمقبول من الناحية العامة ولكنه ينطوي على نتائج غير سارة، وغير مرضية لمتلقي المعونة والمتحمل لأعبائها..

إن هذه الحقائق التي أردنا إيضاحها من خلال رؤيتنا للمفاهيم الأساسية للمعونة التي يحددها البنك من واقع خبرته .. لاتعبر عن مبالغة مفرطة في فهم اتجاه البنك نحو إدارة المعونة، وتوجيه استخداماتها ولما كان البنك هو الذي يؤكد على جملة الحقائق التي أشرنا إليها .. من خلال ما يقوم به .. في هذا السياق إعداداً وتحضيراً وتنفيذاً وتقويماً.. فكيف نرى رؤيته تلك فيما يخص الأغراض التي تتجه المعونة لتحقيقها.

اتجاه المعونات الفنية

على شدة الأهمية والاحتياج الملح للمعونة الفنية من قبل البلدان الطالبة لها .. نجد أن الوقائع، وثوابتها تؤكد أن اتجاه المعونة من قبل المؤسسات التمويلية أو الاستشارية .. أو المشرفة على برامج استخدامها، وعلى رأسها البنك الدولي .. أن المعونة تتجه نحو الأغراض التالية:

أ- تمويل نشاط الدراسات الهندسية والاقتصادية.
ب- تمويل نشاط دراسات الجدوى الاقتصادية.
ج- تمويل نشاط تنمية إدارة المؤسسات.
د- تمويل نشاط الأبحاث والاستشارات.
هـ- تمويل نشاط التدريب والتأهيل -بعضاً منه- وهو نشاط معني بتنمية مهارات وقدرات العاملين في البلد الطالب للمعونة.

ومعنى ذلك أن البنك الدولي الذي يتولى تمويل أنشطة المعونة بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة عن طريق مجموعاته التمويلية أو عبر إشرافه، وإدارته، وتقييمه، وتقديره لانشطتها، وبرامجها تدلنا وثائقه، ونتائج خبراته، في ذلك بما يلي:

● أولاً: أن البنك يتولى تمويل نشاط المعونة شريطة أن تتجه نحو القيام بالدراسات الهندسية والاقتصادية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات وتنمية إدارة المؤسسات .. وأنشطة البحوث والاستشارات .. وتدريب وتأهيل الكوادر .. ويضاف إلى ذلك .. نشاط الآلات والمعدات والوسائل ذات الصلة بالأنشطة السابقة .. وذلك كله وفق اتفاقيات تنص على قواعد المنح، وقدر التمويل .. وتوزيع الحجم التمويلي على الأنشطة المحددة وما يراها.

● ثانياً: أنه -البنك الدولي- وإحقاقاً للحق كما يقال .. لايقوم بتمويل أغراض المعونة وفق الشروط التي تنص عليها أحكام وقواعد الاتفاقيات المبرمة بين طرفي المعونة المانح والمتلقي، والجهة المستفيدة من حجم ومقدار التمويل .. بل يقوم بتقديم المعونة المباشرة وذلك عن طريق:

١- استخدام خبراء أثناء مهماتهم المختلفة.
٢- تنفيذ برامج تدريبية في معهد التنمية الاقتصادية، التابع للبنك نفسه أو في بلد وجهة، يحددها المعهد، وفق الشروط المحددة لذلك من قبله.

● ثالثاً: كما لاينشط في مجال المعونة الفنية من خلال تمويل أنشطتها واستخدام خبراء، وتنفيذ برامج التدريب ذات الصلة .. بل يمتد نشاطه إلى الهيئات والمنظمات المانحة والمتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لتوجيهها، ومعاونتها في كيفية استخدام حجم المعونة التي تقدمها للبلدان المحتاجة لها وفق سياستها، وبرامجها .. ومن هذه المنظمات التي يتولى البنك التعاون معها في تنفيذ وإدارة معوناتها مايلي:

أ- منظمة اليونسكو.
ب- منظمة الأغذية والزراعة.
ج- منظمة الصحة العالمية.
د- منظمة العمل الدولي.

● رابعاً: ولا يمول أنشطة المعونة، ولا بتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية، التي تقدم المعونة .. من الناحية الظاهرة ولكنه عملياً يقوم بإدارة أنشطة المعونة و بتنفيذ بعضها أو أجزاء منها وذلك في إطار مما يلي:

أ- إعداد المشروعات.
ب- تقديم المشورة.
ج- إجراء الدراسات.
د- تنفيذ التدريب ...الخ.

أي أن البنك كجهة تمويلية .. هو في نفس الوقت يلعب دور الجهة الاستثمارية، ودور الجهة المنفذة .. من خلال مايقدمه من خبرات وما يقوم به من تدريب ...الخ.

وهو لهذا ولغيره كثير يرسم ومع أشقائه .. الصندوق/الوكالة اتجاهات، ومعايير استخدام المعونة الفنية .. وفي هذه الحالة تصبح البلدان المتلقية لها، عبارة عن جهة موقعة على خطوطها العريضة لاتجاهات توظيف المعونة، واستثماراتها التي لاتؤكد حق الجهات المتلقية لها في توجيهها حسب حاجاتها .. وإنما تؤكد حق الجهات المانحة لها، لاستخدامها وفق أهدافها، والأغراض التي رسمت لها.